مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٢١ (مستأنفة)

الجمعة، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، الساعة ١٥/١٥
نيويورك

الرئيس: السيد تورك .... (سلوفينيا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
البحرين .... السيد بو علاي
البرازيل .... السيد اموريم
البرتغال .... السيد مونتيرو
السويد .... السيد دالغرن
الصين .... السيد شن غوفانغ
غابون .... السيد دانغي ريواكا
غامبيا .... السيد توراي
فرنسا .... السيد ثيبو
كوستاريكا .... السيد ساينز بيولي
كينيا .... السيد اوديرا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ...... السيد ريتشموند
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد بيرلي
اليابان .... السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

98-85717

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1998/810) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يتابع المجتمع الدولي بقلق عميق الحالة التي نشأت في الأسابيع الأخيرة شمال دولة أفغانستان الإسلامية، حيث يستمر القتال على نطاق واسع. ويقوم الطالبان، مستخفين بتطلعات الشعب الأفغاني نحو إحلال السلام والحفاظ على وحدة البلاد، بمحاولة أخرى، بقوة السلاح، لبسط سيطرتهم على أراضي أفغانستان بأسرها. ويتم بذلك تجاهل إرادة المجتمع الدولي، وتفشل جهوده الرامية إلى إرساء عملية تفاوضية فيما بين الأفغانيين.

إن ثمة مرحلة جديدة من الحرب الأهلية تقوض الحالة في كل منطقة آسيا الوسطى وما بعدها. ويسبب هذا تهديدا مباشرا للحدود الجنوبية لرابطة الدول المستقلة. وهذا المسار يفضي إلى أوخم العواقب بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. فالتوسع العسكري لحركة الطالبان في المنطقة الشمالية من أفغانستان يجري بمساعدة خارجية مباشرة وبتدخل موظفين عسكريين في التخطيط وتقديم الدعم السوقي لعمليات الطالبان، فضلا عن المشاركة العسكرية المباشرة.

وهذا الدعم المقدم، رغم النداءات المتكررة من جانب مجلس الأمن والأمين العام بوقفه، لا يعمل إلا على زيادة تأجيج مواجهة عسكرية خطيرة. فالتدخل الأجنبي في الصراع الأفغاني يجب وقفه. ومحاولات طمس الحقيقة بشأن هذا التدخل، أو تبريره على نحو منحرف بالإشارة إلى تاريخ أفغانستان هي، ببساطة، أمر لا يفهمه المجتمع الدولي.

ويشعر الاتحاد الروسي بقلق عميق إزاء تقارير واردة من الأراضي التي يستولي عليها الطالبان عن أعمال اضطهاد قائمة على أساس عرقي وديني، وأعمال تشريد قسري بدافع عرقي لشرائح كبيرة من السكان، وانتهاكات لاتفاقيات دولية تتعلق بمعاملة سجناء الحرب، ولحقوق الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالحرب.

وتشعر روسيا بالصدمة إزاء اعتداءات وقعت على موظفي الأمم المتحدة في الأراضي التي يسيطر عليها الطالبان، بما في ذلك قتل موظفين أفغان تابعين لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في جلال أباد، والمستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في كابول. ونطالب بأن تجري التحقيقات اللازمة، وبأن يتخذ الطالبان التدابير الضرورية لكفالة ظروف آمنة للأنشطة التي يقوم بها موظفون دوليون، تمكنهم من العودة إلى أفغانستان في المستقبل القريب، ومن مواصلة عملهم هناك.

وتدين روسيا بقوة قيام قوات الطالبان بالاستيلاء على القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية في مزار الشريف، وخطف موظفي القنصلية العامة وغيرهم من المواطنين الإيرانيين. ونضم صوتنا إلى الأصوات الداعية إلى الإفراج الفوري عن المواطنين الإيرانيين وخروجهم دون إعاقة وبأمان من أراضي أفغانستان.

إن أعمالا من هذا النوع لتأكيد آخر على ازدراء الطالبان الكامل لقواعد السلوك الحضارية، وعدم احترامهم لقواعد القانون الدولي الأساسية. وهي تتناقض مع التقاليد القديمة للشعب الأفغاني النبيل وثقافته.

ونلاحظ مع القلق أن استمرار الصراع الأفغاني يهيئ بيئة تفضي إلى قيام إرهاب دولي وإلى إنتاج المخدرات والاتجار بها بطريقة غير قانونية.

وفي أفغانستان، ولا سيما في الأراضي التي يسيطر عليها الطالبان، تستمر انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، وبخاصة حقوق النساء والفتيات. ونطلب إلى جميع الدول أن تحترم التراث الثقافي والتاريخي لأفغانستان، وأن تستخدم كل ما لديها من نفوذ في

البلاد لإقناع الجانب الأفغاني بالحاجة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيه.

إن الاتحاد الروسي، اقتناعا منه بعدم وجود حل عسكري للصراع الأفغاني، يؤيد بشدة الجهود الرامية إلـى تحقيـق تسوية سياسية في أفغانستان تكون استجابة لجميع الأفغانيين. ونؤيد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ونؤيد الدور النشط المتواصـل الذي يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام في تسوية الصراع.

إن الممثليـن الـروس دأبـوا على انتهاج هذه السياسة في اتصالاتهم مع أطراف الصراع، مع التحالف في الشمال ومع الطالبان على حد سواء. ويتمثل موقفنا فـي أن الاتصـالات ينبغي أن تجعل أطراف الصراع تدرك أن توسيع الأراضي التي تسيطر عليها بأساليب عسكرية لن يفضي إلى إحلال سلام دائم في أفغانستان ولا إلـى اعتـراف دولي بأولئك الذين يستعملون هذه الأساليب.

ولا يمكن تحقيق تسوية شاملة للصراع إلا عن طريـق تشـكيل حكومـة في أفغانستان تتألف من الأفغانيين أنفسهم، وهذا يوازن بين مصالح جميع شرائح السكان الأفغانيين، بمن في ذلك ممثلو القوى السياسية والعسكرية الرئيسية. ونحن على استعداد للتعاون مع هذه الحكومة حتى يتسنى للاقتصاد الأفغاني أن يسترد عافيته بسرعة، ويحل السلام والاستقرار في المنطقة وفي البلاد.

إن جميع هذه الاعتبارات واردة في مشروع القرار الـذي سيعتمده مجلس الأمن اليوم. ويتضمن مشروع القرار أيضا مبادئ توجيهية ينبغي أن تساعد الجهود الدولية على التركيز على أولويات تعزيز تسوية سلمية في أفغانستان.

وفي الختام، نود أن نشكر جميع الذين أسهموا في تحقيق اتفاق على مشـروع القـرار، الأمـر الذي يظهر توافقا في الآراء لدى أعضاء مجلس الأمن.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الصين بوصفها بلدا صديقا مجاورا لأفغانســتان، يسـاورها قلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في ذلك البلد. فتصاعد القتال أتى بالمزيد من المعاناة للشعب الأفغاني وعرض أيضا اقتصاده وأمنه الوطنيين للخطر. ونود أن نعرب عن تعاطفنا العميق معه وإحساسنا بالقلق. وندعو مختلف الفصائل في أفغانستان إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار.

إن أفغانستان بلد متعدد الأعراق ونزاعاته العرقية ذات جذور تاريخية عميقة. وهذا، بالإضافة إلى تدخل القوى الأجنبية، زاد من تعقيد الحالة في أفغانستان. ونحن نعتقد أن إحراز أي تقدم عسكري لن يكون إلا مؤقتا. فتاريخ أفغانستان وواقعها قد برهنا معا على أن الوسائل العسكرية لا تجدي في إيجاد حل. واستئناف المفاوضات بين الفصائل الأفغانية، تحت إشراف الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد نحو إيجاد حل للصراع في أفغانستان.

وتأمل الصين بإخلاص في أن تضع الفصائل في أفغانستان مصالحها الوطنية ومصالح الشعب الأفغاني فـوق أي اعتبـار آخر. كما نأمل في أن تضع جانبا اختلافاتها العرقية والدينية والسياسية وتقيم حكومة عريضة القاعدة وممثلة لجميع الأطراف حتى يتسنى لها تحقيق السلم والاستقرار وإعادة بناء وطنها.

ويعرب الوفد الصيني عن جهود الوساطة التي بذلها السيد الابراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ونحن نؤيد الأمم المتحدة في استمرارها في الاضطلاع بدور أساسي وقيادي في هذه المشكلة. فبعد سنين عديدة من الحرب أصبح الشعب الأفغاني يتشوق إلى السلم والاستقرار.

إن حل المشـكلة الأفغانية يتوقف في المطاف الأخيـر على الشـعب الأفغاني نفسه. ونحن نأمل من المجتمع الدولي أن يحترم خيار الشعب الأفغاني. وأي عمل من جانب مجلس الأمن ينبغي أن يساعد على دفع مختلف الفصائل الأفغانية نحو إعادة فتح المفاوضات والسعي إلى إيجاد حلول لتحقيق السلم والاستقرار في وقت مبكر.

وعلى أساس هذا الموقف المبدئي شارك الوفد الصيني في المشاورات التي جرت بشأن مشروع القرار المعـروض علينا. ونود أن نشكر مقدمي القرار على

قبولهم للتعديلات التي اقترحها الوفد الصيني. وسنصوت مؤيدين لمشروع القرار.

ويحدونا الأمل في أن يبدر عن مختلف الفصائل الأفغانية رد إيجابي على المناشدة الصادرة من المجتمع الدولي. وفي ذات الوقت، نأمل أيضا في أن يبذل المجتمع الدولي جهودا منسقة لمنع تدفق الأسلحة وغيرها من لوازم الحرب إلى أيدي تلك الفصائل، كيما تتهيأ ظروف خارجية مواتية لوضع حد للاقتتال داخل أفغانستان.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سبق لرئاسة الاتحاد الأوروبي أن أوضحت الآراء المشتركة بين دوله الأعضاء بشأن هذا الموضوع. ومن ثم فإني سأركز على تأكيد جوانب معينة فقط من موقف بلدي فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان.

منذ أن ناقش مجلس الأمن آخر مرة الحالة المقلقة في أفغانستان في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، زاد تدهور الحالة السياسية والإنسانية في البلد. وآخر اقتتال وتصعيد للصراع في أفغانستان يدل بوضوح على أن أحد الأطراف أصبح مقتنعا بأنه في وضع يمكنه من الاستيلاء عسكريا على جميع البلد.

ولكن في الواقع، يجب على الفصائل المتحاربة أن تدرك أن الصراع لا يمكن أن يحل على أرض المعركة. وأي اعتقاد بإمكانية أن يحقق أحد الأطراف نصرا عسكريا نهائيا إنما هو وهم. والسنون العشرون الماضية من الحرب في أفغانستان تقودنا إلى الاعتقاد بأن تحقيق انتصار عسكري من جانب أحد الفصائل المتحاربة لن يضع حدا للقتال.

وتؤيد البرتغال إيجاد تسوية سياسية في أفغانستان على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، كما تؤيد الحفاظ على وحدة البلد وسلامته الإقليمية. ولذلك فإننا ندعو جميع الفصائل إلى الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار والدخول في مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة بغية إقامة حكومة واسعة التمثيل ومقبولة لجميع الأفغانيين.

ومع التصعيد الأخير في القتال، حدث المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في أفغانستان. وأود أن أعرب عن قلقنا البالغ إزاء هذه الحالة المأساوية التي يجد الشعب الأفغاني نفسه فيها. وعلاوة على ذلك، أدت التدابير الأخيرة التي اتخذتها الطالبان إلى إجلاء جميع موظفي الأمم المتحدة في المجال الإنساني. وقد يكون تأثير إجلاء الموظفين الإنسانيين بمثابة كارثة.

وحكومتي تدين بشدة الهجمات التي وقعت على موظفي الأمم المتحدة، وتحث الطالبان على إجراء تحقيق شامل في الهجومين الأخيرين اللذين وقعا على اثنين من موظفي الأمم المتحدة ونتج عنهما موت أحد المواطنين الإيطاليين.

وتشجب البرتغال بشدة حقيقة أن البلدان الأجنبية، بدلا من استخدام نفوذها على الفصائل المتحاربة بصورة إيجابية، ظلت تذكي الصراع بتقديم الأسلحة والأفراد والدعم السوقي. وعلى الرغم من عمق العداء بين الفصائل الأفغانية، فنحن مقتنعون بأن التدخل الأجنبي هو الذي أدى إلى حد كبير إلى إطالة أمد القتال. ونحن، شأننا شأن الآخرين، ندعو إلى الوقف الفوري لهذا التدخل.

إننا لا ننفك نشعر ببالغ القلق إزاء التقارير الواردة عن حدوث انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في أفغانستان، وعلى وجه الخصوص التمييز القاسي والمستمر الذي يمارسه الطالبان ضد المرأة. ويجب على جميع الفصائل أن تدرك أنها ليست مسؤولة عن التقيد بالقانون الإنساني فحسب، ولكن أيضا عن احترام وتنفيذ معايير الحقوق الإنسانية الدولية فيما يختص بأي مواطن في أفغانستان.

ونحن أيضا نشعر بالجزع على نحو خاص من أن القتال واستقطاب القوى أصبح قائما على الانقسامات العرقية بصورة متزايدة، مما يجعل إيجاد حل سياسي سلمي مسألة أكثر تعقيدا. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء ما ورد في التقارير عن استيلاء الطالبان على القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية في مزار شريف وإزاء مصير السكان المدنيين في إقليم حزاراجات.

وهناك مصدران آخران للقلق البالغ يتمثلان في الاتجار بالمخدرات والوجود المستمر للإرهابيين ومعسكرات تدريب الإرهاب في أفغانستان، وهما

عاملان لهما آثار سلبية بعيدة المدى في داخل أفغانستان وخارجها على السواء، ويشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة بأسرها. والواقع أن هذه الممارسات غير المحتملة كليا والمزعزعة للاستقرار تمثل مخاطر عالمية، ويجب أن تتوقف على الفور.

في الختام، نحن نؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار المعروض علينا، والذي شاركنا في تقديمه. ونحث الفصائل الأفغانية على التقيد الكامل به ووضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني.

السيد رتشموند (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المملكة المتحدة تشارك في الإحساس بالقلق البالغ المعرب عنه في مشروع القرار المعروض علينا اليوم، والذي اختارت أن تكون من ضمن مقدميه.

والقتال الأخير لم ينجم عنه إلا إطالة أمد معاناة الشعب الأفغاني، وعلى الصعيد الدولي هدد السلم والاستقرار في المنطقة. ولم يفعل شيئا في سبيل التوصل إلى حل دائم لأزمة أفغانستان. والتاريخ في قديمه وحديثه يدل على أن الاحتلال العسكري ليس هو الإجابة. والسلام الدائم لن يتحقق إلا عن طريق تسوية سياسية يتم التفاوض عليها بين الفصائل وتكفل حقوق ومصالح جميع الأفغانيين. ولذلك فإننا نؤيد بقوة مطالبة الفصائل الأفغانية بوقف القتال والدخول على وجه الاستعجال في مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة بغية إقامة حكومة عريضة القاعدة تمثل جميع الأطراف.

ومن الجوانب الباعثة على القلق بوجه خاص في الحالة الأفغانية الراهنة الطابع العرقي المتزايد للصراع في أفغانستان. وفي هذا السياق، نحن نشاطر في القلق الذي أعرب عنه المبعوث الخاص للأمين العام وآخرون إزاء الآثار المترتبة على القتال الأخير في منطقة حزارا. ونحث جميع الفصائل على كفالة سلامة السكان المدنيين، والامتناع عن القيام بأي أعمال من أعمال العنف العشوائي وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية.

ولا تنفك المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء التقارير المستمرة عن التدخل الخارجي في شؤون أفغانستان. وينبغي لجميع البلدان التي لها نفوذ على الفصائل الأفغانية أن تبذل مزيدا من الجهد للنهوض بقضية الاستقرار الإقليمي وذلك باستخدام نفوذها لمنع التزويد بالأسلحة وغير ذلك من الدعم العسكري، وتشجيع الأطراف على التفاوض.

لقد كان للأزمة في أفغانستان مؤخرا أثر مباشر على المجتمع الدولي. وتشارك المملكة المتحدة في الإدانة الشديدة للاعتداءات التي وقعت على موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك بصفة خاصة الحادث الذي قتل فيه مستشار إيطالي لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ونتقدم بالتعازي للأسرة وللحكومة الإيطالية. ونديـن كذلك استيلاء حركة الطالبان على القنصلية العامة لإيران في مزار الشريف. وندعو جميع المعنيين، لا سيما حركة الطالبان، إلى التعاون في التحقيق في الحادث الذي وقع في كابول وبذل قصارى الجهد لكفالة العودة الآمنة للدبلوماسيين الإيرانيين وغيرهم من المواطنين الإيرانيين المفقودين منذ الاستيلاء على القنصلية.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تُشارك اليابان جيرانها الآسيويين عميق قلقهم، بل وقلق المجتمع الدولي، إزاء استمرار القتال المشتعل في أفغانستان لما يقارب العقدين. والتصعيد الأخير للقتال في شمال أفغانستان بين حركة الطالبان والفصائل المتعددة المتحالفة ضدها يثير القلق بوجه خاص. وتتسبب الأعمال القتالية في معاناة إضافية لشعب أفغانستان الذي يُعاني بالفعل بؤسا وخسائر لا يوصفان، وتشكل تهديدا خطيرا لاستقرار المنطقة، خاصة مع تدفق موجات جديدة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة.

وفي هذا العام وحده، أصدر مجلس الأمن ثلاثة بيانات رئاسية أكد فيها أن النزاع في أفغانستان لن يُحسم بالوسائل العسكرية ودعا فيها جميع الأطراف أن تكف عن الأعمال العدائية وتشرع في الحوار. وبالرغم من أن اليابان تشعر بالتشجيع لإجراء محادثات مباشرة في إطار عملية اجتماع العلماء، لم يدم تفاؤلنا طويلا لأن الطالبان نبذوا الآن تلك العملية ومنذ بداية هذا الشهر، قاموا باحتلال مدينة مزار الشريف وغيرها من المدن الشمالية، مما أدى الآن إلى وقوع معظم إقليم

أفغانستان تحت سيطرتهم. وهذه التطورات لا تترك مجالا للشك في أن الطالبان، أو حتى الأطراف الأخرى في النزاع، لا يهتمون حقا بالسعي وراء تسوية سلمية للنزاع.

إن مشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه، والذي تشارك اليابان في رعايته، ينم عن قلق مجلس الأمن العميق إزاء تدهور الحالة في أفغانستان. ونود أن نعرب عن تقديرنا للاتحاد الروسي لمبادرته بصياغة هذه الرسالة القوية التي لا لبس فيها، ونطالب جميع الأطراف الأفغانية أن تستجيب بسرعة لمطالبه.

وبينما تضطلع الأمم المتحدة بالدور المحوري في الجهود الدولية لإنجاز تسوية سلمية للنزاع في أفغانستان، تعلق اليابان أهمية كبيرة أيضا على جهود مجموعة "٦+٢" التي تحظى بدعم وثقة السفير الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام في أفغانستان. وبشكل خاص، نرحب بالاتفاق في المجموعة، كما ورد في نقاط المحادثات المؤرخة ٣ آذار/ مارس ١٩٩٨، للسعي لوضع حد لتدفق الأسلحة وغيرها من الإمدادات للأطراف المتحاربة. ولم يؤد ذلك الدعم الخارجي إلا إلى استدامة القتال وتصاعده. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلادي الأهمية البالغة للتعاون والثقة بين أعضاء مجموعة "٦+٢". وبالتالي يساورنا قلق خاص إزاء استيلاء الطالبان على القنصلية العامة لإيران في مزار الشريف واختفاء بعض موظفيها وغيرهم من الرعايا الإيرانيين في أفغانستان. إن هذه الأعمال تُهدد بتدمير علاقات الثقة التي طورت بعد لأي داخل المجموعة، التي تشارك فيها إيران بصفتها عضوا. ويحدونا أمل صادق في أن يفرج عن المفقودين سريعا وبأمان.

إن اليابان تدين بشدة قتل المقدم كاميني كالو المستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وتأسف لفقده، فضلا عن مـوظـفين محليين تابعين لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حيث كانوا جميعا ضحايا لحوادث إطلاق نار أثناء إضطلاعهم بوظائفهم الإنسانية والسلمية في أفغانستان. وباسم اليابان حكومة وشعبا، أتوجه بخالص التعازي إلى أسرهم على فقدهم.

إننا نشعر أيضا بالفزع من التقارير التي وردت عن وقوع هجمات جوية ضد مدينة باميان في ١٣ آب/ أغسطس، حيث أنها، بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح التي ربما تكون قد تسببت فيها تلك الهجمات، فهي تثير المخاوف بأن يكون التمثال البوذي العظيم في تلك المنطقة، الذي يعتبر جزءا من التراث الثقافي العالمي، قد ألحق به الضرر.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها اليوم هي نقطة أثارها وفد بلادي في مناسبات سابقة إلا أنها جديرة بالتكرار الآن. فلا سبيل إلى تحقيق السلم الدائم في أفغانستان إلا عن طريق عملية سياسية تصحبها مساعدة دولية لإعادة البناء. وينبغي أن يكون ذلك نهجا مستمرا يسير في مسارين. وانطلاقا من قناعتنا بأن المساعدة في إعادة البناء جزء لا يتجزأ من عملية السلم، قررت اليابان استضافة الاجتماع القادم لفريق دعم أفغانستان في طوكيو في كانون الأول/ ديسمبر القادم، حيث سيتصدى الاجتماع لمعالجة مشكلات توصيل المساعدة الدولية في حالة استمرار الأعمال القتالية.

لقد طال حرمان شعب أفغانستان من حقه في العيش في سلام وفي السعي لأسباب رزقه في ظروف أمن وسلامة. وستواصل اليابان دعمها النشط للجهود الرامية إلى إيجاد سلم دائم في أفغانستان بالتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع، للتمكين في أقرب وقت ممكن من إنشاء الحكومة التي تمثل جميع المجموعات العرقية وتحظى بتأييدها.

السيدة أوديرا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في آخر مناقشة للوضع في أفغانستان، أعرب وفدي عن خيبة أمله إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام وأعرب عن مخاوفه من أن يكون الطالبان قد صمموا على اتباع الحل العسكري بوصفه الأسلوب الوحيد لتسوية الخلافات السياسية والدينية والثقافية العديدة في أفغانستان. ويزيد ذلك التصميم من المعاناة الكبيرة لشعب أفغانستان. إن مطالبات مجلس الأمن بضبط النفس والمفاوضات ومناشداته بالكف عن جميع أشكال التدخل الأجنبي بالدعم العسكري والمالي المباشر لم تجد أذنا صاغية.

إننا نجتمع هنا مرة ثانية في ظروف تبعث على القلق أكثر من ذي قبل. والإرادة في التفاوض من أجل

السلام قد تم التخلي عنها لحاجة عارمة لفرض حل عسكري لمشكلة سياسية. وهذا الأسلوب من جانب الطالبان قد يبدو ناجحا على المدى القصير، ولكن التاريخ يعلمنا غير ذلك. وفي واقع الأمر، لو أصر الطالبان على النهج العسكري فإن تلك المكاسب القصيرة الأجل ستزول، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الاضطراب في البلد والمنطقة. ويشكل ذلك مصدر قلق بالغا لنا.

لقد انضمت كينيا إلى الوفود المقدمة للمشروع المعروض علينا لأننا نؤمن أن مجلس الأمن عليه أن يوجه مرة أخرى رسالة واضحة لا لبس فيها إلى المتحاربين بوجوب تسوية المشكلة في أفغانستان بالوسائل السلمية، عن طريق المفاوضات، وليس بالوسائل العسكرية. ونحن ندرك تماما كذلك أن تدفق الأسلحة والمال والإمدادات الأخرى إلى أفغانستان قد أدى بالتأكيد إلى تفاقم الأزمة فيها. وقد فشلت حتى الآن عدة محاولات لمعالجة هذه المشكلة. بل أن الأمين العام لاحظ، في تقريره الأخير عن أفغانستان، أن هذا الدعم المتزايد قد جعل حركة طالبان والجبهة الموحدة تؤمنان بأنهما قادرتان على تحقيق أهدافهما بالقوة. وهذا القلق العميق أجادت الإعراب عنه ديباجة مشروع القرار التي تأسف لأنه، رغم المناشدات المتكررة من مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام من أجل وقف تدخل العناصر العسكرية الأجنبية وإمدادات الأسلحة والذخيرة إلى جميع الأطراف في النزاع، ظل ذلك التدخل مستمرا دون هوادة.

وقد تسبب هذا النزاع العسكري والتجاوزات المصاحبة له في جرح اثنين ومقتل واحد من موظفي بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ونحن نُشارك في الإدانة الشديدة لهذا الفعل الشنيع، نضم صوتنا إلى المجتمع الدولي في دعوة حركة طالبان إلى التحقيق في هذه الجريمة. وفي هذه اللحظات الحزينة، تعرب كينيا عن أصدق تعازيها وأعمق مشاعر الأسى لأسرة وأصدقاء المستشار العسكري الإيطالي المقدم كارميني كالو، وتُعرب لموظف الشؤون السياسية الفرنسي إريك لافرتو عن أخلص تمنياتها له بالشفاء العاجل.

ونشـــاطر الآخرين إعرابهم عن خيبة الأمل إذ أن لجنة التوجيه قد انفضت دون أن تكمل أعمالها. ونعتقد أن الاستراتيجية التي وضعها الأمين العام، والتي نفذها السفير الإبراهيمي وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، لجديرة بالمتابعة. فلا ينبغي للبعثة أن تتخلى عن مهمتها بدافع الإحباط، ونحن نحثها على مواصلة جهودها.

ونحن نؤيد النهج الذي يتبعه الأمين العام في تشجيع المجتمع الدولي على أن يكون له صوت واحد فيما يتعلق بخريطة الطريق التي يتعين الاهتداء بها. كما نرى أن فكرة بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان بالتدرج في عملية بناء الثقة فكرة جديرة بالمتابعة. والواقع أن فكرة عقد جمعية كبرى حقيقية لتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية قد تحتاج أيضا إلى النظر فيها. ونعتقد أن مبادئ المصالحة الوطنية التي تجسدها مبادئ إيجابية من شأنها دفع عملية واقعية للالتئام والسلام.

ختاما، يود وفدي توجيه الشكر إلى الوفد الروسي على تنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا الذي ســـوف نؤيـــده. ونرجو أن ينتبه المتقاتلون هذه المرة وينصتوا لصوت المجتمع الدولي الإجماعي.

السيد ثيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الحالة في أفغانستان قد تدهورت كثيرا في الشهور الأخيرة؛ ويلاحظ هذا بوجه خاص من القتال الجديد ويتكشف العدوان العسكري الكبير الذي قام به الطالبان. وتشعر فرنسا بقلق خاص إزاء هذه التطورات التي تتعارض مع البحث عن تسوية سياسية دائمة لنزاع يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي، وتسبب في معاناة شديدة وعميقة للسكان المدنيين.

لقد سبق لمجلس الأمن أن وضع المبادئ الأساسية لتسوية للنزاع في أفغانستان، بما في ذلك في قراره ١٠٧٦ (١٩٩٦). فيجب على الأطراف الأفغانية أن تنهي الأعمال العدائية دون تأخير ودون شروط مسبقة، وأن تدخل في حوار سياسي حقيقي يرمي إلى التوصل إلى المصالحة الوطنية. ويجب أن يتوقف التدخل الخارجي وخاصة ما كان على شكل إمدادات بالسلاح. وللأمم المتحدة دور رئيسي تقوم به في تسوية النزاع.

ولا بد من القول بأنه لا يمكن تحقيق أي تقدم في أي من هذه النقاط وبأن الطالبان بعنادهم أسهموا كثيرا

في الفشل في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وهذا الواقع المؤسف يجب ألا يدفعنا إلى اللامبالاة، بل يجب على العكس من ذلك أن يدفعنا إلى العمل الذي نقوم به اليوم بالنظر في مشروع القرار المطروح أمامنا: الوقوف بحزم لأنه الطريق الوحيد للحفاظ على سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية على المدى الطويل.

وتدين فرنسا الهجوم الذي حدث في ٢١ آب/أغسطس في كابول ضد اثنين من موظفي الأمم المتحدة يعملان في بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان. ونطالب الطالبان بإلحاح، بالتحقيق في ملابسات هذا العمل الشنيع وإبلاغ الأمم المتحدة فورا بنتائج ذلك التحقيق. ومن الممكن أن يضاف اسم الفريق كارمين كالو الإيطالي الذي قتل في هجوم جبان وهو يعمل للنهوض بقضية السلام، إلى القائمة الطويلة التي تضم ضحايا التعصب الأثيم في أفغانستان.

كذلك نأسف للانتهاك الصارخ للقانون الدولي ولاتفاقيات فيينا المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية وبالعلاقات القنصلية: ومنها احتلال الطالبان للقنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية في مزار شريف. وتعرب فرنسا عن قلقها البالغ إزاء اختفاء موظفين إيرانيين بالقنصلية العامة وعدة مواطنين إيرانيين آخرين، وتنضم إلى المناشدة العاجلة للفصائل وبوجه خاص للطالبان بتحديد أماكن هؤلاء الدبلوماسيين.

إن الحالة السائدة في أفغانستان وخاصة موقف الطالبان، قد تسببت في أن تغادر كابول المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى. وهذا يمكن أن يفضي في الشهور القادمة إلى زيادة تفاقم الأوضاع الإنسانية ويضر بمصير الشعب الأفغاني. والمسؤولية عن هذه الأوضاع تقع على عاتق أولئك في أفغانستان الذين يتخذون المزيد من التدابير التي تزدري حقوق الإنسان الأساسية وخاصة حقوق النساء والفتيات؛ وعلى عاتق الذين يرفضون تطبيق المبادئ المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والذين يفرضون القيود المتزايدة على الأنشطة الإنسانية والذين يقوضون عمدا القانون الإنساني الدولي.

ولئن كان من الضروري بذل كل جهد لتيسير عودة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أفغانستان في ظروف آمنة لتخفيف معاناة السكان المدنيين فإننا نعتبر أن من الأهمية القصوى ألا تتساهل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مسألة مراعاة المبادئ المقبولة عالميا.

ولا يفوتنا مرة أخرى أن نطالب - كما يطالب مشروع القرار الذي يصوت عليه مجلس الأمن اليوم - بأن توقف الفصائل الأفغانية إيواء وتدريب الإرهابيين ومنظماتهم وأن تنهي الاتجار بالمخدرات غير المشروعة.

وسوف يصوت الوفد الفرنسي لصالح مشروع القرار لأنه يعبر عن تصميم مجلس الأمن، تمشيا مع مسؤولياته بموجب الميثاق، على النظر في جميع التدابير الأخرى التي قد تلزم لتنفيذ مشروع القرار، ولاستعادة السلام والاستقرار والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والأعراف الدولية في أفغانستان.

السيد دالغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي ألقاه في وقت مبكر من هذا اليوم ممثل النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن استمرار الحرب أكثر من ١٩ عاما لم يدفع بالنزاع الأفغاني ولا بمعاناة الشعب الأفغاني صوب النهاية. بل على العكس من ذلك، أصبح استمرار وتصاعد القتال يشكلان تهديدات خطيرة ومتنامية للسلم والأمن الدوليين ويتسببان في معاناة إنسانية بالغة، وتدمير مادي على نطاق واسع وتدفقات للاجئين وتشريدات قسرية أخرى لأعداد كبيرة من البشر. كما أن النزاع أتاح أرضا خصبة للإرهاب وللإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها مع ما لهذا من مضاعفات تتجاوز حدود أفغانستان ذاتها.

وليس هناك من حل عسكري للنزاع الأفغاني. ولا يمكن لغير التسوية السياسية التي تستوعب حقوق ومصالح جميع الفئات الأفغانية الإثنية والدينية والسياسية، أن توفر الأساس لحل دائم للنزاع. وهذا هو أيضا السبيل لإمكانية توفير الظروف الضرورية للتعمير والتنمية اللذين تمس الحاجة إليهما في المجتمع الأفغاني. ومشروع القرار المعروض علينا يطالب بأن توقف جميع الفصائل الأفغانية القتال وتستأنف المفاوضات دون إبطاء أو شروط مسبقة، والتعاون

بهدف إقامة حكومة عريضة القاعدة ونيابية بالكامل من شأنها أن تحمي حقوق جميع الأفغانيين وتراعي التزامات أفغانستان الدولية. ونحن نؤيد تماما ذلك الطلب.

ولا يزال مما يشعل نار النزاع الأفغاني إمدادات الأسلحة والذخائر وغيرها من المستلزمات من الخارج، وكذلك اشتراك أفراد عسكريين أجانب بصورة واضحة. وكما ذكر الأمين العام فإن مفتاح إنهاء المأساة الأفغانية يكمن فيما إذا كان المجتمع الدولي مصمم أو غير مصمم على التصدي للجوانب الخارجية. فلا بد أن ينتهي التدخل الأجنبي. ويتعين أن تتحدث القوى الإقليمية معا وأن تبني الثقة المتبادلة. وحينها فقط يمكن للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص وبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، أن تيسر التوصل إلى نتيجة مثمرة للحل السلمي. ومشروع القرار المعروض علينا يطالب جميع الدول المجاورة لأفغانستان والدول الأخرى ذات التأثير في هذا البلد بأن تكثف جهودها برعاية الأمم المتحدة بأن تجمع الأطراف على تسوية متفاوض عليها. ونحن نؤيد هذا الطلب بشدة.

ويظل بلدي يشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان. فلا بد أن تمتثل جميع أطراف النزاع امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وعليها أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن سلامة وأمن جميع أفراد المنظمات الدولية والإنسانية وأن تكفل سلامتهم وتنقلاتهم بلا عوائق. كما أن تعطيل توصيل المساعدة الإنسانية واستخدام هذه العراقيل سلاحا ضد السكان المدنيين انتهاك للقانون الدولي. ومما يقلقنا بقدر متساو استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة التمييز ضد الفتيات والنساء الأفغانيات.

ولقد ظلت السويد لسنوات طويلة واحدة من أكبر الجهات المانحة للمساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني. ونحن مستعدون لمواصلة هذه المساعدة حين تساعد على ذلك الظروف السائدة على الأرض. ولقد أجبرنا سلطات الطالبان بإغلاق مكاتب المنظمات الدولية غير الحكومية في كابول، والقيود الأخرى التي فرضتها على الوصول، على تعليق المساعدة الذي ترتبت عليه عواقب لحقت بالسكان في كابول نفسها وخارجها.

والسويد تؤيد تماما مواصلة الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه للتوصل إلى اتفاق مع الطالبان بغية تيسير الاستمرار في تقديم المعونة الإنسانية اللازمة. وسوف تصوت السويد لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

السيد بوعلاي (البحرين): لقد أكد وفد بلادي في عدة مناسبات على ضرورة حل الأزمة الأفغانية بالحوار والطرق السلمية والمفاوضات المباشرة بين جميع الفصائل الأفغانية إذ أن تصاعد حدة الأزمة والأعمال القتالية واللجوء إلى القوة ليس هو السبيل لحل هذه الأزمة. وإننا في هذا الصدد نطالب جميع الفصائل الأفغانية بوقف القتال والعودة إلى مائدة المفاوضات والتعاون بغية التوصل إلى حل شامل وسلام دائم في أفغانستان. كما ندعو المجتمع الدولي والدول ذات النفوذ في أفغانستان إلى تكثيف جهودها بالتعاون مع الأمم المتحدة لمساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات.

يؤكد وفد بلادي دعمه التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، متمثلة في المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان، وكذلك لأنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان من أجل تيسير العملية السلمية الرامية إلى تحقيق أهداف المصالحة الوطنية وإيجاد تسوية دائمة في أفغانستان.

وفي هذا السياق، يناشد وفد بلادي جميع الدول ومنظمات وبرامج منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى استئناف تقديم المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين إليها في أفغانستان حالما تسمح بذلك الظروف الأمنية. وهنا نؤكد على ضرورة ضمان أمن وسلامة موظفي الهيئات الدولية التي تعمل من أجل صالح الشعب الأفغاني ومن أجل إحلال السلام في هذا البلد.

نظرا لإيمان دولة البحرين بضرورة حل الأزمات السياسية بالحوار والمفاوضات المباشرة والامتناع عن استعمال القوة العسكرية التي من شأنها زيادة حدة التوتر، سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار المعروض علينا اليوم مع فهمه بأن تفسير الفقرة الأخيرة من الديباجة والفقرة ١٤ من المنطوق لا يمس الشريعة الإسلامية.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الصراع الذي يكاد يكون بلا نهاية في أفغانستان يشكل مرة أخرى بالنسبة لنا جميعا سببا للغضب والقلق. فما يتردد من خيبة أمل واحباط في المحافل والاجتماعات الدولية من حين لآخر قد اتخذ اليوم معنى جديدا. ولذا يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعلن ما يلي.

لا يمكن تصور أن عصابات مسلحة صغيرة قد أغرقت هذا البلد والغالبية الساحقة من السكان في حالة إذلال أقرب إلى البربرية وأنها تضطهد السكان لأسباب عرقية أو دينية.

وإنه لمن غير المقبول أن يؤدي التعصب لدى أحد الفصائل إلى معاناة ما يقرب من ٢,٥ مليون لاجئ وعدد مماثل من الأشخاص المشردين داخليا.

وإنه لأمر لا يطاق أيضا أن يقوم فصيل الطالبان بانتهاك حقوق الإنسان للسكان - وبخاصة حقوق النساء والفتيات - وأن يحاول تبرير هذا بحجة الأعراف الثقافية والتقليدية.

ومن غير المقبول على حد سواء إعاقة عمل المنظمات الدولية والإنسانية، مما يجعل السكان المدنيين عرضة لمعاناة أكبر.

ومما يثير عميق الفزع أنه لا يزال هناك أكثر من ٠٠٠ ١٠ لغم أرضي مضاد للأفراد لم تنفجر بعد، مما يجعل حياة غالبية السكان عرضة لخطر شديد.

ومن غير المقبول أيضا أن الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات يستخدم ويروج لتمويل الكفاح المسلح وإنزال المعاناة بالشعب، وأن التراث التاريخي والثقافي للشعب الأفغاني يجري تدميره لإثراء مجموعات صغيرة من المتاجرين.

ويفزعنا أن مجموعات المتطرفين أجبرت السكان المدنيين على العيش في ظل ظروف مخزية، وإنه في هذا السياق، يموت ربع الأطفال قبل أن يبلغوا عامهم الخامس.

ومما لا يمكن غفرانه أن ينكر على النساء والفتيات الحصول على أقل الخدمات الصحية والتعليمية.

ومما لا يمكن احتماله انتهاك مبادئ القانون الإنساني الدولي، وعدم توفير الحد الأدنى من الحماية للمدنيين وغير المتحاربين، وتشريد الناس بالقوة لأسباب عرقية أو دينية.

وعلاوة على ذلك، فإنه لمما لا يطاق تحت أية ظروف أن يجري قتل موظفي الأمم المتحدة عمدا مع سبق الإصرار وتعريض حياة وأمن موظفي الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي والقنصلي للخطر.

ومما يبعث على الفزع أن البلدان المجاورة والبلدان التي تتمتع بنفوذ لدى الأطراف تذكي نيران الصراع بدل السعي إلى حل سلمي، وهناك دلائل واضحة على التدخل العسكري الأجنبي في البلد، في انتهاك واضح لسيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية.

ومن غير المقبول أن ترفض الأطراف التفاوض على حل سلمي للصراع وأن تحاول إعاقة هذه المفاوضات أو فرض شروط عليها. وهذه الحالة، التي تمثل انتهاكا واضحا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، من شأنها أن تستدعي تلقائيا تطبيق المادة ٦ من الميثاق لو طالبت بذلك حكومة معترف بها.

وكوستاريكا على استعداد للنظر في اتخاذ التدابير الضرورية لتشجيع الأطراف في النزاع الأفغاني، وبخاصة الطالبان، على احترام الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحثها على إيجاد حل سلمي للصراع، كما ينص على ذلك مشروع القرار المعروض علينا.

لهذه الأسباب مجتمعة، شارك وفدي في تقديم مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم وسيصوت مؤيدا مشروع القرار. إننا نشاطر المجتمع الدولي حزنه وقلقه إزاء الحالة السائدة في أفغانستان. ويحدونا الأمل بأن تتحلى الفصائل الأفغانية الآن وللمرة الأخيرة بالتعقل والحكمة وتتابع حوارا متحضرا يؤدي إلى تسوية الصراع الذي يمزق أفغانستان.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما برحت أفغانستان تتعرض لويلات الحرب

منذ ما يقرب من ٢٠ عاما. وخلال هذه الفترة لاحت صورة السلم في الأفق مرارا عديدة لكن ثبت أن ذلك لم يكن إلا سرابا.

إن أفغانستان، التي تقع عند ملتقى شتى الحضارات شهدت العديد من الغزاة المحتملين. وأظهر الأفغان في تاريخهم الطويل تمسكا عميقا بحريتهم وكرها عميقا للتدخل الأجنبي في شؤونهم. ولذا فإن أفغانستان عنصر أساسي في توطيد السلم والاستقرار في منطقة ذات أهمية استراتيجية فريدة لبقية أنحاء العالم.

وفي مشروع القرار الذي نوشك أن نعتمده، يؤكد مجلس الأمن مجددا على التزامه بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، وكذلك احترام تراثها الثقافي والتاريخي.

وإن الحفاظ على التنوع الاستثنائي الذي تتسم به أفغانستان والذي ينعكس في شتى تعبيرات الديانة الإسلامية وغيرها من الديانات وفي فسيفساء الجماعات العرقية واللغوية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالشعوب الأخرى في جنوب ووسط آسيا، هو شرط ضروري للسلام الدائم.

لقد اضطلعت الأم،م المتحدة بدور هام في مساعدة شعب أفغانستان في فترة الصراع هذه. وتصرفت المنظمة بطريقة محايدة في معرض وفائها بولايتها السياسية، وتعزيز الحوار بين الجيران الستة وغيرهم من البلدان المعنية. وكانت الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الأخرى، فعّالة في توفير المساعدة الإنسانية الماسة.

ومن أجل السماح بعودة الحياة الطبيعية إلى أفغانستان، فإن من الضروري أن تستهل الأطراف الأفغانية من جديد عملية التفاوض السياسي، وتقع على عاتق حكومة الرئيس رباني وسلطات الطالبان مسؤولية العمل في هذا الاتجاه. ومن الضروري أيضا احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الفتيات والنساء.

إن كافة أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان ينبغي أن يتوقف فورا، ولا سيما وجود موظفين عسكريين أجانب.

وعودة الأمم المتحدة، في ظل ظروف أمنية، ينبغي أن ييسر التحقيق في المجازر المزعومة. ومن شأن هذا أن يكون خطوة هامة نحو إرساء الحقائق وإقامة العدالة في ذلك البلد. وينبغي لأفغانستان أيضا أن تشارك في جهود المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب والاتجار بالمخدرات.

وما من حركة سياسية، مهما اتسعت الأراضي التي تسيطر عليها، ستحظى باحترام دولي طالما ينظر إليها أنها ملاذ للأنشطة الإرهابية. ومن الضروري أيضا أن يكفل من هم في السلطة احترام القانون الدولي، وبخاصة تعهداتهم بموجب اتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية واتفاقات جنيف. وينبغي فورا إطلاق سراح الموظفين الأسرى التابعين للقنصلية الإيرانية.

وينبغي أن نشير أيضا بصفة خاصة إلى الفقرة ٦ من مشروع القرار التي تدين الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة في الأراضي الأفغانية التي تسيطر عليها الطالبان، بما في ذلك قتل الموظفين الأفغانيين التابعين لبرنامج الأغذية العالمي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في جلال أباد، والمستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان في كابول.

ومشروع القرار المعروض علينا الذي ستصوت البرازيل لصالحه، بمثابة نداء من المجتمع الدولي موجه إلى الأفغانيين لنبذ أي شكل من أشكال العنف وتسوية خلافاتهم بالتفاوض.

السيد ثوراي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في أفغانستان هي محل قلق عميق لوفد بلادي. وعودة ظهور الاعتداءات مؤخرا في المنطقة الشمالية من البلاد يشكل تهديدا خطيرا ومتزايدا لحالة السلام والأمن الهشة فعلا في المنطقة. وهذه الاعتداءات تزداد تفاقما بتزايد الطبيعة العرقية والطائفية للصراع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين، والتشريد القسري للأشخاص والتدمير المتعمد، الأمر الذي يفاقم من البؤس والحزن اللذين يعمان بالفعل مجتمعا يشعر بالاكتئاب.

ولقد شعر وفد بلادي بدرجة بالغة من عدم الارتياح عندما وردنا نبأ أسر القنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية. ونحن ندين بشدة هذا العمل الذي ينم عن ازدراء فاضح للقانون الدولي. وننضم إلى الآخرين في مطالبته جميع أطراف الصراع ببذل ما أمكنها من أجل كفالة خروج موظفي القنصلية العامة والمواطنين الإيرانيين الآخرين المفقودين في أفغانستان بأمان وكرامة.

وثمة مسألة أخرى محل قلق عميق لوفد بلادي إلا وهي الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة. فنحن ندين تلك الاعتداءات، ونشارك الآخرين في الطلب إلى الطالبان أن تحقق فيها وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم المهينة إلى العدالة. ونطالب أيضا أن تبذل أطراف الصراع ما أمكنها من أجل كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة، والعمال الدوليين وغيرهم من عمال المساعدة الإنسانية.

إن الحرب في أفغانستان متقلبة جدا، ولذلك السبب نعتقد أنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع المعقد للغاية. فالمجتمع الدولي صرف الكثير من الموارد والوقت والطاقة من أجل مساعدة الفصائل الأفغانية للخروج من هذه الحالة الممقوتة، لكن الفصائل باقية على عنادها. ويجب أن يدرك المتحاربون أن صبر المجتمع الدولي سينفذ قريبا.

وفي هذا السياق، نغتنم هذه الفرصة لنطلب إلى جميع الفصائل أن تلقي سلاحها وتعود إلى طاولة المفاوضات. ونعتقد أنه بوجود التزام ثابت فيما بين الفصائل، وبمساعدة الأمم المتحدة، يمكن التوصل إلى تسوية تفاوضية تستوعب مصالح جميع الفصائل الأفغانية.

لقد درس وفد بلادي مشروع القرار المعروض علينا. ونعتقد أنه متوازن جدا فهو يعلن بعبارات لا لبس فيها مطالب المجتمع الدولي وموقفه. ونحن نؤيده وسنصوت لصالحه.

السيد مينتون (الولايات المتحدة الأمريكية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤكد الولايات المتحدة أن ما من فصيل في أفغانستان يمكنه أن يفرض إرادته على البلاد بأسرها عن طريق العمل العسكري. ولا يمكن تحقيق تسوية دائمة إلا بتشكيل حكومة تمثيلية متعددة الأعراق وعريضة يمكنها أن تحكم بفعالية وتحترم التزامات أفغانستان الدولية. ونغتنم هذه الفرصة لنحث مجددا الفصائل الأفغانية على العمل مع الأمم المتحدة والممثل الخاص الإبراهيمي بغية تحقيق هذا الهدف.

وينبغي للفصائل أيضا أن تيسر إيصال المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى جميع المحتاجين وأن تحمي حقوق الإنسان بالنسبة إلى جميع الأفغانيين. ونشعر بقلق خاص إزاء النساء والفتيات في أفغانستان اللواتي يتعرضن للتمييز والقهر على نحو منتظم. وندعو الفصائل إلى أن تحترم في هذا الشأن معايير السلوك المقبولة دوليا.

ومثلما قال الرئيس كلينتون، فإن الإرهاب هو أحد أشد المخاطر التي نواجهها في هذه الحقبة العالمية الجديدة. ونحث مجددا الفصائل الأفغانية على وقف كافة المساعدة إلى الإرهابيين، بما في ذلك توفير الملاذ لهم، وعلى طردهم من أفغانستان.

وينبغي لجيران أفغانستان ألا يتدخلوا في ذلك البلد. وينبغي لهم، بصفة خاصة، ألا يقدموا على أعمال يمكنها أن توسع الصراع أو تلهبه في هذا الوقت الحرج. والولايات المتحدة تؤيد السلامة الإقليمية لأفغانستان ولجميع جيرانها. ونطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية وجميع جيران أفغانستان أن يحترموا حدودها.

ونأسف أيضا للوفاة المأساوية لموظفين دوليين يعملون في أفغانستان. ونتقدم بأعمق تعازينا إلى أسر ضحايا هذه الجرائم، وندعو إلى بذل جهود من أجل تقديم المسؤولين عنها بسرعة إلى العدالة.

والولايات المتحدة على علم أيضا بالأنباء التي تفيد بأن عدة إيرانيين، بمن في ذلك موظفون في القنصلية الإيرانية في مزار الشريف، مفقودون منذ أن استولى الطالبان على المدينة. ولئن كنا لا نستطيع تأثير هذه التقارير، نذكر الأطراف الأفغانية بأن حجز دبلوماسيين لأي سبب وفي أي وقت أمر غير مقبول، نظرا لمركزهم الخاص الذي يتمتع بالحماية وفقا للقانون الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لسلوفينيا.

نشعر بقلق عميق إزاء استئناف القتال مؤخرا في أفغانستان على نطاق واسع، الأمر الذي يوقع خسائر فادحة في البلد وشعبه. ومع ذلك، وعلى الرغم مما تسبب من معاناة ودمار هائلين طوال سنوات القتال، يبدو أن الأطراف ما زالت مصممة على ممارسة الخيار العسكري، وهي ليست على استعداد للدخول في حوار جاد من أجل إيجاد حل سلمي للصراع.

ويمكن للحالة في أفغانستان أن تتصاعد حدة بما تخلف من أثر مزعزع للاستقرار ومثير للجزع على المنطقة بأسرها. ويتضمن ذلك التهديد جوانب عسكرية وغير عسكرية على حد سواء، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وإيواء الإرهابيين وتدريبهم.

إن الوهم الناجم عن إحراز أحد الأطراف انتصارا عسكريا سريعا يمكن أن يؤدي إلى صراع عسكري وعرقي يطول أمده. والطريقة الوحيدة لإيجاد حل للحالة في أفغانستان تكمن في وقف القتال، واستئناف المفاوضات، والعمل على تشكيل حكومة عريضة القاعدة وتحقيق المصالحة الوطنية.

ودور المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، دور هام، ولجعل جهود حفظ السلام أشد فعالية، يتعين أن تتخذ الأمم المتحدة موقفا متماسكا إزاء المسألة. وليصبح ذلك ممكنا، فإن التعاون الكامل من جانب البلدان المؤثرة في أفغانستان، ولا سيما تلك البلدان المجاورة لأفغانستان، أمر هام.

إن التعاون الكامل مع الأمم المتحدة يعني أولا وجوب وقف التدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان. فالتدخل الأجنبي في شكل دعم سياسي أو عسكري ناشط، بما في ذلك موظفون عسكريون أجانب، هو إحدى العقبات أمام جهود السلام في أفغانستان. وينبغي إيجاد الحلول المناسبة لكبح تدفق الأسلحة والإمدادات الأخرى إلى الفصائل المتحاربة.

والظروف الأمنية للأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية أخذت في التردي منذ بعض الوقت وحتى الآن، وأسفرت في نهاية المطاف عن نقل موظفي الأمم المتحدة الدوليين من أفغانستان. ونحن ندين بشدة قتل المواطن الإيطالي، المستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في كابول، والموظفين الأفغانيين التابعين لبرنامج الأغذية العالمي، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في

جلال أباد. ونتوقع إجراء تحقيق كامل في هذه الجرائم.

ونود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء مصير موظفي القنصلية العامة الإيرانية في مزار الشريف، ومواطنين إيرانيين آخرين مفقودين منذ أن احتل الطالبان المدينة. وندعو الأطراف، ولا سيما الطالبان، أن تحترم مركزها الدبلوماسي وأحكام اتفاقيات فيينا، وأن تؤمن خروجهم الآمن من أفغانستان.

إننا ندعو الأطراف إلى احترام القانون الإنساني وحقوق الإنسان. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء التقارير الواردة عن الاضطهاد العرقي والديني، وتعويق عمل منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية وتشريد السكان المدنيين الأبرياء. ونود أن نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء التمييز ضد الفتيات والنساء، وحث الطالبان على الاعتراف بحقوقهن وحمايتها وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

ونحن نعتقد أن هذا الوقت مناسب لكي يصدر مجلس الأمن إعلانا صارما بشأن الحالة في أفغانستان.

وسلوفينيا قد شاركت في تقدم مشروع القرار المعروض للبت فيه اليوم، وستصوت مؤيدة له.

الآن استأنف عملي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1998/810) المعروض عليه. إذا لم اسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٩٣ (١٩٩٨).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠